فو غلب عليه احكام الاسما الظاهرة كوصغيته والوصف به
وتثنيته وجمعه وغير ذلك وقد اشكل امره على قوم فجعلوه
قسما مترددا بين الظاهر والمضمر لان له شبها بالظاهر وشبها
بالمضمر فمن حيث تصغيره ووصفه انه مبني ولم يتعارفه
تعريف الاشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه
والوصف به كان كالاسم الظاهر **قوله** لا يخلو اما ان
ان يصلح الخ هذا بيان لوجه الانحصار في الاقسام
الثلاثة وحصره فيها استقرائي **قوله** اما ان يصلح لكل
جنس اي يصلح لان يستعمل في كل جنس فيه اشكال وذلك
لان الجنس هو الامر الكلي والامور الكلية لا وجود لها
في الخارج وقد شرطوا في اسم الاشارة ان ينضم اليه
الاشارة الحسية فلا بد ان يكون المستعمل فيه مشاهدا حتى
يشار اليه وما ليس موجودا في الخارج ليس مشاهدا
والجواب انا نقدر مضافا اي افراد كل جنس ثم
يقال انه ليس ان من الاجناس ما ليست افراده مشاهدة
بل معقولة فلا بد من تخصيص الافراد لكونها محسوسة
مشاهدة اي افراد كل جنس محسوسة مشاهدة هذا
بالنظر لاسم الاشارة واما بالنظر للموصولات فانها تستعمل
في المعقول والمحسوس لكن لافرادها اختصاص ببعض
الامور لا اختصاص لها بمن يعقل فتكون الكلية بالنظر
اليها ليست عامة وفي المقام كلام لا تحتمله هذه العجالة
قوله اما ان يكون كناية عن غيره هذا التفسير جري على
اصطلاح الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وتوجي

علي

علي اصطلاح البصريين اولا في التقسيم ولا تجوز في شي من
ذلك **قوله** والقسم الثاني الفعل اي مطلق الفعل حتى يصح
تقسيمه لاقسام ثلاثة **قوله** على الاصح مقابله كما يأتي في الشرح
ما ذهب اليه الكوفيون من انه قسمان **قوله** على الاستقبال اي
الزمن المستقبل والمراد ان يدل عليه بحسب الوضع فخرج
الفعل الماضي الواقع شرطا نحو ان قام زيد فمن كان المعنى
انه حصل قيام من زيد في الزمن المستقبل والمراد ان يدل عليه
بحسب حصل مني قيام فيه فقد دل الماضي هنا على
المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة
اداة الشرط فهي عارضة بدليل انه اذا عري الفعل عنها
تمحض للدلالة على الزمن الماضي **قوله** الثاني اي الذي
لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال اي الزمان
الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على الحال
والاستقبال وهو حقيقة فيهما على التحقيق فيكون مشتركا
لفظيا وهو الراجح ومقابله انه حقيقة في الحال مجاز في
الاستقبال وبالعكس واما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلي
لم يذهب اليه احد ثم ان دلالة المضارع عليهما بحسب
الوضع فلا يرد انه قد يتمحض للدلالة على الماضي اذا دخلت
عليه لم نحو لم يضرب لان هذه الدلالة عارضة من دخول
لم وكلامنا انما هو في الدلالة بحسب الوضع **قوله** والاول الامر
اي الدال على خصوص المستقبل هو فعل الامر وينبغي
ان يعلم ان دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هو بحسب
المأمور به وهو الحدث المطلوب ايقاعه واما باعتبار

شرح ومعنى الفعل وهو
والقسم الثاني
وثلاثة اقسام على الاصح
ماض نحو قام ومضارع نحو
يقوم وامر نحو قم لانه لا يخلو
اما ان يدل على الاستقبال
او لا الثاني الماضي والاول
اما ان يختص بالاستقبال
او لا الثاني المضارع والاول
الامر وذهب الكوفيون
الى انه قسمان كما سيأتي ه

متن
ولا يخلو اما ان يصلح لكل جنس
او لا الاول المبهم والثاني اما ان
يكون كناية عن غيره او لا الاول
المضمر والثاني المظهر ه